## كلمة ونص

يونس خلف

# مشكلتنا في همزة الوصل أيضاً..!

منذ أن بدأ الحديث عن المشروع الوطني للإصلاح الإداري كان في مقدمة أولوياته خلق منهجية واحدة ومتجانسة لكل الوزارات عبر مركز يسمى مركز القياس والدعم الإداري يقوم بوضع الهيكليات والتوصيف الوظيفي وإيجاد آليات لقياس الأداء والأنظمة الداخلية للمؤسسات، والسؤال اليوم كيف للمتتبع أن يطلع على بعض المؤشرات التي تدلل على وجود هذه المنهجية وما آليات القياس المعتمدة وهل ثمة نتائج يمكن الاستناد إليها في مقاربة الواقع بما تم التخطيط له أو الإعلان عنه كحد أدنى؟

الأمر الآخر الذي يمكن السؤال عنه أيضاً يتعلق بقياس رضا المواطن والموظف وقياس الإجراءات بين المواطن والمؤسسات أو داخل المؤسسات أو فيما بينها.. هل ثمة ما يدلل على وجود أي نوع من التشاركية مع المواطن في هذا المجال؟ وهل التواصل مع المواطن للتأكد من رضاه أو عدم رضاه حقيقة أم مجرد شعار؟

وإذا أردنا أن نتابع الأسئلة في السياق نفسه فلا شك أنها ستكون كثيرة وبالجملة ولاسيما أن المشروع الوطني للإصلاح الإداري يتضمن أيضاً وضع خريطة للموارد البشرية الموجودة بشكل تفصيلي ودقيق وخريطة للشواغر وربط الخريطتين مع بعضهما بعضاً من خلال التوصيف الوظيفي، وصولاً إلى سياسة توظيف واضحة وممنهجة ومعتمدة على الخريطتين لملء الشواغر المتوافرة بالكفاءات والمهارات المناسبة.

نقول ذلك ونحن ندرك تماماً أن ظروف العمل الإداري اليوم ليست كما كانت قبل الأزمة، وثمة صعوبات وتحديات تجعل من القائمين عليه ربما لا يفكرون بأكثر وأبعد من التغلب على الصعاب واستمرار الحياة في المؤسسات والمنشآت لكن حقيقة الأمر أن هناك ما هو ممكن ولا يزال غائباً ونأخذ مثالاً كي لا نقع في مطب التعميم:

كثير من المؤسسات العامة استطاع أن يستمر ويتغلب على الظروف الصعبة ويوجد البدائل التي تضمن استمرار الحياة فيها ودوام العاملين ودفع رواتبهم.. وبالمقابل كان ومازال عدد من المؤسسات النائمة التي لا حول ولا قوة للقائمين عليها ورغم ذلك تتعامل اليوم مع الجميع بالتقييم نفسه وعلى مسافة واحدة إن لم يكن قد استيقظ البعض ممن كانوا خارج التغطية لتجدهم في الصدارة سواء في قوائم الانتخابات أم غيرها من الاستحقاقات ومظاهر التكريم المختلفة وأقرب بكثير من الذين يستحقون التكريم.

أين المنهجية التي نتحدث عنها في تقييم الأداء..؟ وأين أدوات القياس التي نتحدث عنها؟ أما آن الأوان أن نبدأ بالتوصيف الحقيقي العادل للكفاءات وفقاً لمعايير واضحة تتصل مباشرة بالأداء والنزاهة والخبرة بدلاً من المحسوبيات والعلاقات الشخصية.

أما آن الأوان أن نأتي بالشخص الذي نحتاج إليه قبل أن نأتي بغيره الذي يحتاج إلى موقع أو منصب معين؟ لماذا وإلى متى تبقى الكفاءات والقدرات الوطنية الرائعة بحاجة إلى همزة وصل مع أصحاب القرار كي يتاح لها أن تضع خبراتها في خدمة الوطن وأن تمنح فرصة كغيرها في مواقع المسؤولية. إن أكبر وأخطر نقطة ضعف في منهجية العمل الإداري أن يتم التوصيف والتكليف والتعيين من خلال همزات الوصل لأن الذين ليس لهم علاقة مع هذه الهمزات سيظلون دائماً خارج دائرة الاهتمام وليس هناك من يقدمهم ويدفع بهم إلى أي موقع. لذلك المشكلة في همزة الوصل التي يجب أن تتصل مع الجميع وتنظر إلى الجميع على امتداد العين وترى كل الحروف والكلمات وليس الحروف التي تحبها وتشتهيها فقط.

### مطالبات برفع ربح الموزع إلى ٢٥ بالمئة من سعر الأسطوانة

# تحسن بتعبئة الغاز المنزلي في دمشق وريفها

عبد المنعم مسعود

كشف مصدر في وزارة النفط عن تحسن ملموس في عمل معمل عدرا لتعبئة أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي المستهلكين، مؤكداً تجاوز مشكلة العمالة في المعمل الذي أصبح يعمل في ورديتين ابتداء من السابعة صباحا حتى الحادية عشرة ليلاً بعد أن اقتصر العمل في الفترة الماضية على وردية واحدة في أكثر الأحيان.

ووفقاً للمصدر فقد وصل الإنتاج اليومي من المعمل إلى ٢٠ ألف أسطوانة يومياً، وهناك طموح وسعي للوصول إلى ٢٥ ألف أسطوانة يومياً، وذلك بعد أن استقر الإنتاج خلال الشهرين الماضيين عند ١١ ألف أسطوانة وأحياناً ٨ آلاف أسطوانة، ما انعكس سلباً على المستهلك نتيجة طول مدة انتظار رسالة الغاز المنزلي التي وصلت إلى ١٣٠ يوماً عند بعض المستهلكين.

وتوقع المصدر أن ينعكس ذلك التحسن في حجم الإنتاج على المستهلك بحيث يلمس ذلك من خلال اختلاف مدة الانتظار إلى أقل من الفترة الماضية، لافتاً إلى أن التحسن لن يكون مباشراً لكنه بالمجمل سيكون ملحوظاً، مبيناً أن واقع دمشق وريفها بالنسبة للغاز المنزلي مختلف عن باقي المحافظات، ففيها يتركز ما يقارب ثلث عدد البطاقات الذي يتجاوز مليوناً ومئتي ألف بطاقة من أصل نحو أربعة ملايين بطاقة على مستوى القطر.

ووفقاً للمصدر فإنه بمجرد تشغيل وردية ثالثة في المعمل وانتظام التوريدات فإن ذلك سيعني حكماً أن مدة استلام الأسطوانة قد تنخفض إلى ما دون الثمانين يوماً وقد تعود إلى ستين يوماً.

وتابع المصدر: إن عملية تبديل الأسطوانات التالفة تجري وفقاً للمتاح، مبيناً أن الكمية المتعاقد عليها من الصمامات لأسطوانات الغاز لم تصل حتى الآن.

وفي السياق أكد مصدر في جمعية معتمدي غاز دمشق تحسن الإنتاج، وأنه أصبح يتجاوز الـ٢٠ ألف أسطوانة يومياً، لكن المدة بقيت كما هي بين ١٠٠ و١٢٠ يوماً لرسالة الغاز، متوقعاً وصولها إلى تسعين يوماً في حال استمرار الإنتاج على هذه الوتيرة وأقل من تسعين يوماً في حال زيادته أكثر من ذلك.

وطالب المصدر بالإسراع بإنجاز عقد الصمامات، مؤكداً أهميته نتيجة تهالك عدد كبير من الصمامات الحالية بسبب قدمها، محذراً من كوارث قد تؤدي إليها هذه الأسطوانات في حال عدم تبديل صماماتها.

كما طالب المصدر بختم الأسطوانة داخل المعمل بحيث تسلم للمستهلك مختومة ولا يتحمل المعتمد أي مسؤولية نتيجة أي نقص في وزن الأسطوانة.

وكشف المصدر عن رفع مذكرة إلى اللجنة الاقتصادية من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لرفع نسب الربح للموزع بعد اجتماع عقد الأربعاء الماضي بحضور «النفط» و«المالية»، مبيناً أن الجمعية طالبت برفع النسبة للموزع لتصبح ٢٥ بالمئة من سعر الأسطوانة.

### القنطرة بـ٨٠٠ ألف وتركيب الشبكة بـ٦ ملايين ليرة

# مخاوف من دخول السوق السوداء إلى القطاع الصحي في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

«هل وصل فيروس السوق السوداء إلى القطاع الصحي؟» تساؤل يطرحه عدد كبير من المرضى في اللاذقية منهم من يعاني أمراضاً قلبية وأخرى عظمية وحتى أمراضاً مزمنة وسرطانية، وسط فقد عدد كبير من الخدمات الصحية في المشافي الحكومية في حين تتوافر في المراكز والمشافي الخاصة.

ويعاني بعض مرضى القلب عدم قبولهم في مشفى الباسل لأمراض وجراحة القلب في اللاذقية لإجراء قثطرة قلبية، بسبب تعطل جهاز القثطرة منذ عدة أشهر، في حين أن من يذهب لإجراء هذه العملية في مشفى تشرين الجامعي يضطر لشراء مستلزمات العملية من خارج المشفى لعدم توافرها فيه حسبما ذكروا.

ورأى مواطنون أن توافر المواد والدواء في لدى القطاع الخاص وعدم توافرها في القطاع العام يطرح تساؤلات عدة على الجهات ذات الصلة الإجابة عنها ليفهم المواطن ماذا يحدث، فهل للحصار الاقتصادي أثر في الاستيراد الحكومي فقط؟ أليس من الأولى أن يكون الاستيراد لصلحة المشافي الحكومية لتطبيب الفقراء الذين لا طاقة لهم بدفع الملايين للطبابة الخاصة وإيجاد حلول كالتي يتبعها القطاع الخاص.

وحسب المعلومات فإن المريض يضطر للتوجه إلى المشافي الخاصة ودفع مبالغ مرتفعة جداً تتراوح بين ٦٠٠ – ٨٠٠ ألف ليرة لعملية القثطرة وحوالي ٦ ملايين ليرة لتركيب شبكة واحدة، لتصبح الأرقام المطلوبة مسببات لزيادة «الهم على القلب» وفق ما ذكر مواطنون، مطالبين بإيجاد حلول تنعش المرضى بأقرب وقت.

وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة في محافظة اللاذقية عبد الحسن شروف أكد لـ«الوطن»، أن تعطل بعض الأجهزة الطبية يزيد الأعباء على المرضى والمواطنين بشكل عام، مشيراً إلى أنه خلال فترة قريبة سيتم الإصلاح وفقاً لما ذكرته الجهات الحكومية.

وأوضح شروف أنه بمتابعة من المحافظة والجهات المعنية بالقطاع الصحي، وبعد التواصل المستمر مع الحكومة لإصلاح الأجهزة تم إطلاق وعود بأنه سيتم إصلاح الأجهزة قريباً لتدخل الخدمة قبل نهاية العام الجاري، ومنها جهاز القثطرة في مشفى الباسل وجهاز الرنين المغناطيسي في مشفى التوليد والأطفال وجهاز وبين عضو المكتب التنفيذي أن مسألة الاستجرار المركزي تؤثر سلباً في المشافي الحكومية، سواء لناحية الصيانة أو توفير الدواء وكل المتطلبات والاحتياجات الطبية، مشيراً إلى أن هناك مراسلات مستمرة من الجهات المعنية مع الحكومة لتوفير كل ما يلزم والرد الوزاري.. طالما يكون بأن هناك صعوبة في تأمين قطع التبديل الخاصة بالإصلاحات.

وفيما يخص المتطلبات يتم الرد بأنه يتم تأمينه وفق الإمكانات المتوافرة، منوهاً بأنه بموجب عقد مركزي ويتم إرسال حصة المحافظة من دمشق ويتم توزيعها على كل المشافي والمراكز الصحية فتكون الكميات قليلة قياساً بالحاجة.

وذكر بأن في السابق كانت مديرية الصحة والجهات الصحية بالمحافظة تقوم بتأمين ما يلزم لتغطية الحاجة بالمشافي والمراكز وغيرها، وحالياً هناك صعوبة كبيرة بسبب الاستجرار المركزي وفروقات الأسعار المتغيرة بشكل دوري.

### الطبيب والصيدلاني والمريض متهمون

# رفض صرف وصفات التأمين في طرطوس بات حالة عامة

طرطوس- ربا أحمد

الطبيب والصيدلاني والمواطن كاذبون حتى يثبت العكس هكذا يمكن وصف حالات صرف الوصفات الطبية في محافظة طرطوس، فالموظف متهم بسوء الاستخدام ولكن الاقتطاع والدفع للشركة مستمر لأنه يحق لها الاستخدام.

عدد من صيادلة طرطوس اشتكوا لـ«الوطن» صعوبة صرف الوصفات الطبية والتعجيز والشروط لقبولها بطريقة تدعو للاستغراب، حيث أصبح على الصيدلاني وضع ظرف للمريض فيه الوصفة وقشور من علب الدواء المصروف لتتحول إلى الشركة ويتم قبولها، مطالبين أن يتحول العمل إلى إلكتروني بحيث يصور الصيدلاني الوصفات ويرسلها للشركة للتخلص من إجراءات الأوراق التي تبلغ بالمئات لدى بعض الصيادلة إضافة إلى التعب نتيجة العمل الزائد، واصفين العمل بالتأمين تحت بند «انعدام الثقة».

وأشار الصيادلة إلى أن حالات الرفض باتت كثيرة وأحياناً يطالبون المريض بتحاليل لإقناعهم وقد يلجأ المريض للاتصال بهم للتوسل لهم كأن الناس ليس لديها أمل بانتظار موافقة التأمين! وهذا ليس أسلوباً استشفائياً لا مع الزبون الموظف أو مع الصيدليات التي باتت تتهرب من التعاقد مع التأمين لكثرة مشاكلها وصعوباتها، فليس من المقبول عدم وجود مصداقية بالتعامل مع الطبيب والصيدلاني والمريض، علماً أن الزبون غالباً ما يخاف من الوصفات الكبيرة لكي لا يتم رفضها ويلجأ لشراء المكسنات وغيرها في حالات الالتهاب لكي توافق الشركة على شراء دواء مضاد الالتهاب لأن الشركة تحسم من الوصفة بقدر ما تستطيع ولا تقبل معظمها، ولفت أحد الصيادلة إلى أن أضابير المرضى من وصفات وقشور مكدسة بالمئات في شركات التأمين ولا ينظر فيها أصلاً.

مدير فرع السورية للتأمين بطرطوس محمد حسن أحد أنه من حق الشركة التأكد من عدم إساءة استخدام الوصفات أو تبديلها واستخدامها من الغير، والإجراءات الأخيرة حققت فروقاً كبيرة ووفرة هائلة زادت من وصفة صاحب الأمراض المزمنة من ٢٠٠ ألف إلى ٢٥٠ ألفاً.

وأشار حسن إلى أن الملاحظ تكرار أدوية معينة ولوصفات الحالات الالتهابية وهي توضح بذلك وجود إساءة استخدام، لذلك ترفض الوصفة ويطلب إثبات الحالة عن طريق التحاليل أو الصور الشعاعية وهذا من حق الشركة وهي إجراءات الهيئة العامة، موضحاً أن الأمر غير معقد والحصول على القشور لعلب الأدوية المصروفة هو للتأكد من أن علبة الدواء حقيقية وصرفت للمؤمن عليه.

### مذكرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد والاتحاد العربي للأسر المنتجة

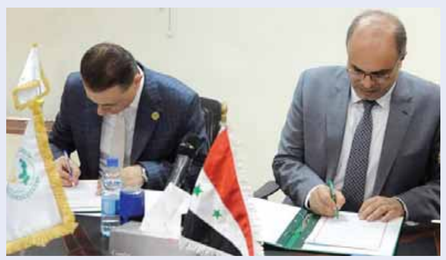

الوطن

وقّعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية أمس مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بينهما وتحقيق أهدافهما في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق نطاق عمل كل منهما.

ووفق المذكرة التي وقعها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل ورئيس الاتحاد محمد عبد الباسط قدح يتم العمل على تنمية واقع الأسر المنتجة في سورية وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخول للأسر المنتجة لتحسين مستوى معيشتها.

كما تهدف المذكرة إلى تعزيز قدرات صغار المنتجين على التسويق والبيع والتصدير بما يسهم في تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وتحقيق التكامل بين المشاريع والأنشطة الاقتصادية المختلفة والارتقاء بجودة وتنافسية إنتاج هذه الأسر وتسهيل نفاذه إلى الأسواق الخارجية.

وتتضمن المذكرة تنفيذ برامج تدريبية من خلال الهيئات التابعة للوزارة لتنمية المهارات الفنية والحرفية للأسر المنتجة وتخفيف أعباء حصولهم على التمويل اللازم لإطلاق وتطوير مشاريعهم عبر الاستفادة من برنامج دعم سعر الفائدة الموقع بين وزارة الاقتصاد والمصارف العاملة في سورية إضافة إلى تشجيع وتسهيل مشاركة الأسر المنتجة في المهرجانات والبازارات والمعارض المتخصصة المحلية والخارجية.

وتنص المذكرة التي تبلغ مدتها خمس سنوات على تشكل لجنة مشتركة تضم ثلاثة أعضاء ممثلين عن كل طرف مهامها إعداد وتنظيم ومتابعة الإجراءات اللازمة لتنفيذ مجالات التعاون الواردة فيها وتحديد البرامج والمشاريع المشتركة وتعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري ربع سنوي.

### بمواصفات نوعية ومن الأحدث عالمياً

# وزارة الصحة تضع جهازي طبقي محوري بالخدمة في مشفيي دمشق وحرستا

الوطن

بهدف تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للمرضى وضعت وزارة الصحة أمس بالخدمة جهازي تصوير طبقي محوري في كل من دمشق وريفها في الهيئة العامة لمشفى دمشق «المجتهد» ومشفى حرستا الوطني وهو مشفى قيد الافتتاح.

وأوضح وزير الصحة الدكتور حسن محمد الغباش في تصريح له أن تزويد المشفيين بالجهازين ووضعهما في الخدمة يأتي في إطار العمل الحكومي لدعم القطاع الصحي وضمان تقديم أفضل خدمة صحية ممكنة للمواطنين عبر أجهزة حديثة ومتطورة ذات كفاءة عالية في التصوير الشعاعي وتشخيص الأمراض لمختلف الحالات، لافتاً إلى أهمية انضمام هذه الأجهزة إلى مثيلاتها في دمشق وريفها بهدف توفير الوقت والجهد على الطبيب والمريض.

وبين الغباش أن الوزارة تواصل بذل الجهود في سبيل الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة للمواطنين رغم الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وتداعياتها اللاإنسانية وتخفيف الأعباء المادية الكبيرة عن المرضى.

بدوره أشار مدير صحة ريف دمشق الدكتور ياسين نعنوس إلى أهمية تزويد المشافي بالأجهزة الطبية الحديثة لجهة تشخيص الحالات الإسعافية بدقة وسرعة وغيرها من الأمراض ولاسيما الأورام، لافتاً إلى أن عدد أجهزة الطبقي المحوري في مشافي ريف دمشق أصبح ثلاثة أجهزة وسيتم وضع جهاز رابع بالخدمة قريباً.

بدوره أكد مدير الهيئة العامة لمشفى دمشق الدكتور أحمد عباس دور الأجهزة الطبية المتطورة لدعم الخدمات المقدمة للمرضى ولاسيما أن المشفى تستقبل مختلف الحالات من دمشق وباقي المحافظات كما تخدم المرضى من خارج المشفى بأجور شبه مجانية.

ولفت رئيس قسم التصوير الطبي في المشفى الدكتور مازن الدغلي إلى المواصفات النوعية لمثل هذه الأجهزة لكونها متعددة الشرائح تحوي ٦٤ شريحة تعطي مقاطع رقيقة بسماكة تصل إلى ٠,٥ مم ويمكن تطبيقها على مساحة واسعة من الجسم بمدة زمنية لا تتجاوز الدقيقتين مؤكداً أن هذه الأجهزة ستسهم بسهولة التشخيص وسرعته.